



قرار في المادة الاستعجالية باسم الشعب التونسي

إنّ رئيس الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الإدارية،

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من الأستاذ نيابة عن السيد

بتاريخ 11 ماي 2020 والمرسّم بكتابة المحكمة تحت عدد 714447 والرامي إلى الإذن إستعجاليا للرئيس جامعة تونس المنار بالإذن إلى الأمين العام للمصاريف بتحويل المرتب الشهري للعارض إلى حسابه الجاري الجديد بالبنك تونس العربي تحت عدد وقائع القضية أن العارض يشغل وظيفة أستاذ تعليم عال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، وبأنّه وطن مرتبه لدى بنك الأمان تحت حساب البنكية المذكورة أعلاه قامت بإغلاق حسابه منذ شهر سبتمبر 2018 الأمر الذي إستحال معه تحويل مرتبه الشهري للحساب المذكور أعلاه منذ ذلك التاريخ، فتولّت الإدارة تحويل مرتباته وإيداعها في الخزينة العامة للبلاد التونسية ورفضت طلبه المتعلّق بتحويل جملة المبالغ المستحقة إلى حسابه الجديد بالبنك تونس العربي تحت عدد ممّا دفع العارض إلى التقدم بالمطلب المائل قصد إلزام رئيس جامعة تونس المنار بوصفه أمر الصرف بتحويل مرتبه الشهري لحسابه الجديد المفتوح لدى بنك تونس العربي تحت عدد وذلك بالنظر إلى الصبغة المعاشية للمسألة.

وبعد الإطلاع على بقيّة الأوراق المطروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في أوّل جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة الإدارية مثلما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 02 لسنة 2011 المؤرّخ في 03 جانفي 2011.

وبعد التأمل صرّح بما يلي:

حيث يطلب العارض الإذن إستعجاليا بإلزام رئيس جامعة تونس المنار بتحويل مرتبه الشهري لحسابه الجديد المفتوح لدى بنك تونس العربي تحت عدد 01036081111003694218.

وحيث أحجمت جهة الإدارة عن الردّ على عريضة الدعوى رغم التنبيه عليها.

وحيث يتبيّن بالرجوع إلى الأوراق المظروفة بالملف، أنّ الأمين العام للمصاريف أدلى بشهادة تتضمن مطالبته لإدارة جامعة المنار بالإدلاء بأذن دفع تتضمن حساب جاري مفعّل للعارض قصد تحويل المبالغ المطلوبة من طرف العارض والمتعلّقة برفوضات بنكية لفائدته والتي تم تضمينها لدى مصالح الأمانة العامة للمصاريف بعد رفضها من طرف بنك الأمان بسبب غلق الحساب الجاري للعارض، إلّا أن إدارة جامعة تونس المنار إمتنعت عن الرد رغم قيام العارض بمدها بمعرّف لحساب بنكي جديد بالبنك العربي التونسي.

وحيث اقتضى الفصل 81 من القانون المتعلّق بالمحكمة الإدارية أنّه " يمكن في جميع حالات التأكد لرئيس الدائرة الإبتدائية أو الإستئنافية أن يأذن إستعجاليا باتّخاذ الوسائل الوقتية المحدية بدون مساس بالأصل وبشرط ألاّ يفضي ذلك إلى تعطيل تنفيذ أيّ قرار إداري".

وحيث طالما لم يثبت تعلّق الطلب المائل بالنظر في شرعية قرار محدد كأن يثبت وجود نزاع حول مدى إستحقاق العارض لمرتبه من عدمه طبق قاعدة العمل المنجز، فضلا على إكتساء هذا المطلب بصبغة التأكد بالنظر إلى الصبغة المعاشية لمسألة صرف مرتبه، فإنّه يتجه قبول هذا المطلب والإذن لرئيس جامعة تونس المنار بتحويل مرتبه الشهري لحسابه الجديد المفتوح لدى بنك تونس العربي تحت عدد

ولهذه الأسباب:

قرر: قبول المطلب والإذن لرئيس جامعة تونس المنار بتحويل مرتب العارض الشهري لحسابه الجديد المفتوح لدى بنك تونس العربي تحت عدد 01036081111003694218.

وصدر هذا القرار عن رئيس الدائرة الابتدائية الأولى بتاريخ 20 جوان 2020.

رئيس الدائرة

رئيس الدائرة الابتدائية الأولى

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

الإمضاء: